التفكير الإبداعي في المناهج الدراسية
لمقررات الفقه وأصوله [1]

فريدة زوزو*

مقدمة:

إن واقع المسلمين اليوم تواجهه تحديات كبيرة ومعضلات متعددة، والنوازل الحادثة في المجتمع أكثر من أن تحصى؛ بحيث تحتاج إلى نظر مجتهد حاذق، واجتهاد فقيه متبصر في الواقع المعاش، وهذا لا يتأتى بالبحث في المدونات الفقهية القديمة فقط، دون استعمال النظر الاجتهادي المتبصر في أحوال وظروف الواقع المعاصر، بل يتطلب الأمر من الفقيه أن يكون عالما بأدوات الاجتهاد، متعمقا في دراسة الظواهر والمستجدات التي تطرأ في مجتمعه، فيكون قادرا على النظر فيها بما يتوافق وقواعد الشريعة الإسلامية ولأن الظواهر معقدة، والنوازل عديدة متشابكة، فإنه يجدر بنا التعمق في النظر واستثارة تفكيرنا لإيجاد حلول لهذه المعضلات؛ إذ إن الأمر يتطلب تدريبا ومدارسة تبدأ من مدارسنا وتنتهي في واقعنا، فالطالب المسلم يجب أن يتدرب على ملكة التفكير المتأمل الناقد، ومن ثم التفكير الإبداعي لإيجاد حلول لمشكلات مجتمعه وفق مقتضى الشرع وهذا الأمر يحتاج إلى إعادة النظر في المناهج الدراسية عموماً، ومناهج الدراسات الإسلامية خصوصاً، بغرض ربطها بالغاية التي وجدت لأجلها أمة الإسلام في أن تكون شاهدة على الأمم والناس أجمعين؛ فإن هذه المناهج أصبحت مفرغة من أهدافها وغاياتها العليا المتمثلة في الاستجابة لحاجة الأمة، وعلاج مشكلاتها، وتطبيق مبادئها، وهنا وجب الحديث عن أهداف تدريس العلوم الإسلامية؛ هل هي بغرض معرفة شروط المفسر والمجتهد، أم بغرض معرفة آليات الاجتهاد والقياس، أم بغرض معرفة شروط الوضوء وصفة بطاقة الائتمان الجائزة...؟

وهنا لا يمكننا إلقاء اللوم على السابقين من فقهائنا –عليهم رحمة الله– الذين عاشوا زمانهم، واجتهدوا في إيجاد حلول، وابتكار طرق إيقاع أحكام الشرع في واقع الناس، وفق زمانهم ومتغيرات عصرهم، فلا نحاكمهم في زماننا؛ فالخلل لا يكمن في المدونات الفقهية التي واكبت عصورها، وإنما الخلل واقع فينا بمحاكاتنا طريقة تأليفهم ومعالجتهم لمسائل زمانهم، كما هو شأننا اليوم عند محاكاتنا المناهج الدراسية الغربية.

وإن المتأمل في واقع الدراسات الإسلامية ومناهجها الدراسية اليوم، ووسائلها التعليمية، ومساقاتها، وموادها المفصلة، يلحظ النزعة التقليدية في انتقاء الموضوعات، والطرح والإلقاء والتدريس والتلقي، فينتج عن

* كلية الشريعة والقانون، جامعة العلوم الإسلامية بماليزيا. drfaridazouzou@hotmail.com

[1] أصل هذا البحث ورقة بحثية ألقيت في المؤتمر الدولي: (الإسلام والمسلمون في القرن الواحد والعشرين: الصورة والواقع)، كوالالمبور، مركز بوترا للتجارة العالمية، 4-2004/8/6م.

ذلك اتجاه الطلاب إلى تلقي الدرس بطريقة مملة، لا توحي في نفس الطالب إلا بالحفظ في الصدور ثم الحفظ في السطور عند التقويم والامتحان، وبذلك تغيب النزعة الإبداعية والتفكير الناقد، الذي يعين على الاستنباط والتحليل والنظر في مستجدات الأمور ونوازلها، ويغيب عن ذهن الطالب المسلم مبادئ الدرس المرتبطة بالغاية الوجودية للإنسان، في تحقيق العبودية لله تبارك وتعالى، ولذا فإن هذه الورقة البحثية تحاول النظر في المناهج الدراسية الحالية للدراسات الإسلامية، والبحث عن مواقع القصور فيها؛ لأجل إيجاد بديل يتجه إلى التأسيس للتفكير الإبداعي، لدى مدرّسي وطلاب الدراسات الإسلامية، تفعيلاً لأدائهم في الدرس، وبغرض مواكبتهم التطورات السريعة الواقعة في مجتمعهم، فلا يعيشون بين المدونات القديمة، في حين يتجه المجتمع بمشكلاته ومستجداته اتجاها بعيدا عن الحكم الشرعي والنظر الفقهي.

ويتخذ البحث أصول الفقه وبعض المقررات الفقهية، مثل مادة الفقه عموما، وفقه المعاملات، والفقه المعاصر، والفقه المقارن، ومادة القواعد الفقهية، حالة لدراسة هذه المسألة لاعتبارين؛ أولهما أنه مجال تخصصي، وأما الاعتبار الثاني فلأنها مقررات تعبّر عن المنهج العلمي لعملية تفاعل العقل مع نصوص الوحي في استخراج الأحكام الشرعية، كما سيظهر خلال البحث.

ومن الجدير بالذكر أن تعليم الدراسات والعلوم الإسلامية يستهدف تحقيق أهداف أساسية منها: إيجاد الفرد المسلم الرسالي وإعداده، وتفجير الطاقات الإبداعية في نفس الطالب المسلم، وتطعيم التحفيز العلمي بالمبادئ العقائدية، وربط الدراسات الإسلامية بحاجات الأمة الإسلامية، وتوجيه حياة المسلمين دنياً ودينياً بالعلوم الإسلامية، وتوظيف الدراسات الإسلامية في الحياة العملية للمجتمع. يضاف إلى هذه الأهداف الهدف العام من التعليم عموماً وهو: "تخريج متعلمين مستقلين فعالين... وأفراداً منتجين في المجتمع... يتمتعون بقدرة على الابتكار والإبداع والتفكير في بدائل متعددة."[2]

أولاً: طرق التدريس التقليدية والتفكير الإبداعي:

إن المطلع على المناهج الدراسية للعلوم الإسلامية خصوصاً، والتعليم عموماً، يجد أن الأسلوب الغالب في التدريس هو الأسلوب نفسه، يتكرر لعقود من الزمن، ويتكرر في كل جامعة وكل معهد للدراسات الإسلامية، وفي معظم البلاد الإسلامية، وغيرها من بلاد العالم التي تحوي هذا النوع من الدراسات. فإن "التعليم عندنا يتمحور حول التلقين والحفظ وشحذ الذاكرة بعيداً عن التفكر والمقارنة

[2] مسلم، إبراهيم أحمد. **الجديد في أساليب التعليم: حل المشكلات، تنمية الإبداع، وتسريع التفكير العلمي**)، عمان: دار البشير، 1994، ص135.

والتمييز وتنمية الفكر،"[3] ومن خلال تجربتي في التدريس في بلدي الجزائر، وبلدي الثاني ماليزيا، لطلبة متعددي الجنسيات، من المسلمين؛ عرباً وعجماً، نلحظ أن الأسلوب الغالب في تلقي الطلبة للمعلومات هو أسلوب التلقين والتحفيظ، باستعمال نسبي لتخطيط الشجرة عند الشرح، وهذا العيب الأول في طرق التدريس القديمة؛ إذ إن أسلوب تكديس المعلومات في ذهن الطالب هو الغالب والمتفشي بين صفوف المدرسين بما فيهم أساتذة الجامعات، فلا يستعمل الطالب إلا عملية التخزين والتكديس المعلوماتي، ولا يجد وقتا لتشغيل ذهنه حول استيعاب المادة بطريقة منطقية رياضية، وفي النهاية، وبعد انتهاء الفصل الدراسي ينسى الطالب تماماً ما تلقنه؛ "ذلك أنه من المؤلم والمحزن حقا أن الدراسات الفقهية والشرعية بشكل عام تعاني، لأنها تخرج حفظة وحملة فقه في الأعم الغالب، ولا تخرج فقهاء ... تخرج نقلة يمارسون عملية الشحن والتفريغ والتلقين، ولا تخرج مفكرين ومجتهدين يربون العقل وينمون التفكير."[4]

إن هذه النتيجة التي وصلنا إليها، وهي أن هذه الطريقة تعد عيباً؛ ذلك أن طلبة القرن الواحد والعشرين لم يعد يهمهم الدرس، بقدر ما يهمهم ما وراء أسوار المدرسة أو الجامعة، فإن العيب ليس في الطريقة ذاتها وإنما العيب في كيفية استعمالها، وتوقيتها، من الملقن والمخاطب؛ فإن كانت طريقة التلقين والتحفيظ سابقاً، هي الطريقة المثلى لاستيعاب الطلاب ومرتادي المساجد للعلم الشرعي، حيث لم تكن الكتب والدفاتر متوافرة إلا بصورة قليلة، فإنها في العصر الحديث –وفي ظل توافر الكتاب الدراسي المقرر ووسائل التدريس المعاصرة– أصبح الاعتماد عليها بصورة كلية يعد هدرا للوقت. والذي نأمله الآن أن تتغير منهجية التدريس في مدارس القرن الواحد والعشرين، من نمط يقوم على الحفظ والاستظهار، إلى نمط مغاير يتأسس على الفهم والتفسير والمقارنة والنقد؛ بغرض تحقيق أهداف الدراسة المذكورة آنفاً، من خلال: "تشجيع الطلبة على المشاركة في أهداف الدرس والنشاط، وبعبارة تشجيعهم على تبني أهداف الدرس والأنشطة العلمية."[5]

ويستتبع هذه الطريقة أن المدرسين يسردون المادة العلمية بطريقة جافة غير حيوية، مفرغة من مقاصدها التي تعتمد على الأساس الإيماني الذي يشحذ الهمة، ويقوي عزيمة الطالب للبحث وتلقي العلم؛ "لافتقارنا إلى الحافز العلمي في حقيقة أن ما يدرس في معاهدنا، هو نوع من المعرفة غير المتسقة مع إيماننا،

---

[3] حسنة، عمر عبيد. من مقدمة كتاب **التعليم وإشكالية التنمية** للدكتور حسن الهنداوي، الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2004، ص23.

[4] حسنة، عمر عبيد. من مقدمة كتاب **تكوين الملكة الفقهية** للدكتور محمد عثمان شبير، الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1999، ص39.

[5] مسلم. **الجديد في أساليب التعليم**، مرجع سابق، ص142.

وحضارتنا، وأسلوب حياتنا،"[6] فالبعد الإيماني لكل درس على حدة، له دلالته القوية على ارتباطه بحاجات الأمة الإسلامية، ناهيك عن تحبيب العلم في نفوس الطلاب، كي يتكونوا عقلياً وعملياً، فيستطيعوا الخروج إلى معترك الحياة أفراداً فعالين منتجين.

إن التعليم في البلاد الإسلامية ليس مجرد مناهج دراسية فصلية أو سنوية، يدخل فيها الطالب الامتحان لأجل اجتياز الامتحان، بل لها علاقة وثيقة بنهضة الأمة الإسلامية، من حيث أنها تنظر في احتياجات المسلم ليتفوق حضارياً بدينه وعلمه. فنحن لا ندرس الفقه المعاصر مثلاً؛ لأجل البحث عن حلول لتحديات ومشكلات دخلت إلى عقر دارنا، بل ندرسه لأجل أن يعرف الطالب الطرق الصحيحة لاستنباط الأحكام الشرعية من مظانها ومداركها للوقائع والنوازل، فأكثر المستجدات ليس فيها نص صريح في الدلالة على حكمها، بل يحتاج في ذلك إلى اتباع طرق مميزة منسقة لإدراك الحكم الشرعي، حتى وإن لم يكن فيها نص واضح أو محكم. فبعد أن يلحظ الطالب أن مدرّسه توصل إلى إيجاد الحكم الشرعي للنازلة بطرق سهلة وسلسة، باستخدامه مثلاً قواعد الشريعة العامة المتمثلة في المقاصد الشرعية، فهذا يعد بدوره تدريبا للطالب على استخدام مقاصد الشريعة في استخراج أحكام لوقائع لا نص فيها، وهنا سيجد الطالب أنه في قرارة نفسه يزداد يقينا بأن شريعة الله هي الشريعة الخالدة، وأنها جاءت ميسرة غير معسرة، وأن الأمة الإسلامية تستطيع بحق أن تكون الأمة المستخلفة في الأرض، والشاهدة على الأمم.

ولكن إذا كان المدرس مجرد ملقّن، لا يستعمل التحليل المنطقي العقلي في درسه؛ وهنا يكمن العيب الثاني؛ فإن الطالب لن يتفاعل مع المادة التي يتلقاها، إلا تثاؤباً أو نقراً ورسماً على أوراق بيضاء!! أو بالنظر في ساعته يرجو منها أن تسارع خطاها لتنتهي الحصة! لأنه لا يجد المؤثر والمحفز على التقاط المعلومة بأسلوب منطقي مؤثر، يستفزه للانتباه لمدرِّسه؛ ولو استعملنا معه أسلوب الإفهام والإقناع بدل التلقي، لوجد محفزات التعلم تقوده نحو الإبداع بمبادرته للسؤال والمناقشة.

وعند الامتحان وتقويم الطالب تسترد بضاعة الأستاذ، فيسترجع الطالب كل ما تلقاه بالحرف، بغير زيادة أو نقص؛ فلا يحلل ولا يناقش، وسبب ذلك أن سؤال الامتحان نفسه يستدعي جواباً محفوظاً! وهذا ثالث العيوب وأهمها. لماذا؟ لأن المقصود من التقويم:" أن يهدف إلى معرفة مدى بلوغ الطلاب للأهداف المرغوبة، ومعرفة المدى الذي استطاع الطلاب به بلوغ أهداف التدريس."[7] إذ المفروض أن الطالب يوم الامتحان يبرز قدراته الإبداعية في استيعاب المادة والتفاعل معها تطبيقاً وتحليلاً ثم تقويماً، لو أن سؤال

---

[6] صديقي، محمد معين. **الأسس الإسلامية للعلم**، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1989، ص58.

[7] نشوان، يعقوب حسين. **اتجاهات معاصرة في مناهج وطرق تدريس العلوم**، ط2، عمان: دار الفرقان، 1994، ص141.

الأستاذ قد استنفره للإبداع، وحفّز عقله وقدراته الاستيعابية نحو النقد البناء شرحاً وتحليلاً، حتى يأتي الطالب وقد استوعب أهداف تعلمه، في أننا نريد منه أن يتفاعل مع درسه، بالقدر الذي فهم منه حاجتنا إليه كأمة مسلمة تعمل لأجل نهضتها. وهنا يتوجب الحديث عن المنهج الجديد الذي يزيل آفات العيوب الثلاثة السابقة الذكر.

ثانياً: نحو منهج جديد للتدريس الفعّال:

بعد استعراضنا بشكل مختصر للمنهج القديم السائد في كثير من الجامعات والكليات الإسلامية أو غالبها، نحاول الكشف –في الفقرات التالية– عن المنهج الجديد الذي نزيل به عيوب الطريقة القديمة، بغرض الوصول إلى تنمية المواهب الإبداعية في طلبة الدراسات الشرعية، وكذلك مدرّسيها المطالبين أمام مجتمعهم بمواجهة تحديات عصر العولمة، بتطويرهم المناهج الدراسية بما يتوافق ونهضة الأمة الإسلامية؛ "والظاهر أن دراسة العلوم الإسلامية في مدارسنا والطريقة التي تدرس بها غير مناسبة تماماً لهذا الغرض، ومن واجبنا إذن أن نمعن النظر في هذه المسألة بعمق"؛[8] فنهضة الأمة الإسلامية هي الغاية القصوى من وراء عملية المطالبة بتغير المناهج، لا لأجل الإصلاح السياسي أو إملاءً ممن لا ترضيهم معايشة الطالب لواقعه وهو في الدرس! فليس ذاك المقصود، ولكن لأن: "المتغيرات الدولية التي تمر بها المجتمعات البشرية منذ العقد الأخير من القرن العشرين، التي تجلت في أوضح صورها مع بداية القرن الواحد والعشرين، تفرض علينا تغيير الكثير من الاتجاهات التربوية والممارسات التعليمية التي لا تتلاءم مع متطلبات العصر الحديث ومتغيراته؛ حيث ظل التعليم في بلادنا ردحاً طويلاً من الزمن يعاني من الانفصال –بدرجة أو بأخرى– عن احتياجات المجتمع ومتطلباته."[9] فالمقصود إذن أن ننمي من خلال المناهج الدراسية التفكير الإبداعي لدى الطلاب، بغرض تحقيق نهضة الأمة الإسلامية، والنظر في احتياجاتها، ثم تحقيق أهداف عملية التدريس والتربية في إيجاد الطالب المسلم ذي الطاقات الإبداعية، القادر على العمل المستمر والمثابرة الدائمة ولأجل تحقيق هذه الأهداف والغايات النبيلة، يجدر بنا في البداية معرفة ماهية التفكير الإبداعي وأساليبه، ثم تطبيقها على العملية التربوية في مناهج العلوم الإسلامية.

---

[8] صديقي، **الأسس الإسلامية للعلم**، مرجع سابق، ص57.

[9] اللباني، محمد إسماعيل محمد. **التفكير الناقد ودوره في التعلم الفعال**، ص3.

إذ يُعرِّف المتخصصون الإبداع بأنه: "المبادرة التي يبذلها المرء بقدراته على الخروج والانشقاق من التسلسل العادي في التفكير بتفكير مخالف كليةً".[10] أو هو: "ثمرة تفكير ونظر للمألوف بطريقة أو زاوية غير مألوفة".[11] وفي السياق نفسه نجد مصطلح التفكير الابتكاري، وهو: القدرة على ابتكار وإنتاج أكبر عدد من الأفكار التي لها قيمة؛ بحيث تؤثر تأثيراً إيجابياً في حياة الإنسان العملية والفكرية. والابتكار إنتاج جديد هادف موجه نحو هدف معين، وهو قدرة العقل على تكوين علاقات جديدة تحدث تغييراً في الواقع لدى التلميذ، حيث تتجاوز الحفظ والاستظهار إلى التفكير والبحث والتحليل والاستنتاج، ومن ثمَّ الابتكار.[12]

وتكمن أهمية التفكير الإبداعي في بناء العقلية المتعلمة الناضجة القادرة على التحليل والمناقشة والتقويم لكل الأفكار التي تمر بالمتعلم؛ والمرونة في التفكير، واستيعاب متغيرات العصر؛ والعمل على ربط التعليم بخطط التنمية في المجتمع؛ ويتيح بناء الطالب المتعلم والفرد الواعي بمتطلبات مجتمعه وأمته. وأما التفكير الإبداعي في العلوم الشرعية فهو: قدرة طالب العلم على النظر في الأدلة، وتعرف أصول الاستنباط ووسائل الاجتهاد، من خلال معرفة أسس الاجتهاد والإحاطة التامة بمقاصد الشريعة.

وبعبارة أخرى، فإن التفكير الإبداعي الذي نأمله في أساتذتنا ابتداءً وطلبتنا تبعا هو: القدرة على النظر في الأدلة الشرعية، واستيعاب أساسيات الشريعة استيعاباً يتيح استحضارها، واستخدامها بطريقة منهجية عند الحاجة إليها، ومنها التعامل مع المستجدات والقضايا العصرية.

ثالثاً: مستويات التفكير الإبداعي في العملية التعليمية:

1- التفكير الإبداعي على مستوى المدرس: فقبل الحديث عن الإبداع في المناهج التعليمية والدراسية، لا بد من الحديث عن ممارس الإبداع، وهو المدرّس، المخطط للمنهج الدراسي وواضعه؛ فالمنهج الإبداعي لا يتأتى من منهج مفرغ، بل من المنهج المعّد بطرق إبداعية نقدية ابتكارية، تعتمد على الوسائل التعليمية وتراعي العماليات العقلية. مثل العلم والمعرفة، والفهم والتلقين، والشرح، ثم التحليل والنقد، وأخيراً عملية تقويم الاستيعاب. وهذا العمل يقوم به المدرس المستوعب لأهداف العملية التربوية، المؤهل بالفاعلية،

---

[10] المشيقح، عبد الرحمن صالح. **الطريق إلى الإبداع**، ص22، نقلاً عن صالح بن درويش حسن معمار، نحو تطوير العمل الإبداعي، مجلة جامعة أم القرى، ص163.

[11] المرجع السابق، ص163.

[12] الطيطي، محمد حمد عقيل. **مهارات التفكير الإيجابي في المدرسة الأساسية**، المؤتمر العلمي العربي الثالث لرعاية الموهوبين والمتفوقين، عمان 2003، ص17.

المستوعب لمادة درسه استيعاباً جامعاً شاملاً، في القدرة على المدارسة من المصادر الأصلية وفهمها، وأخيراً المعرفة بآليات الاجتهاد وأدواته ليستعملها مع النوازل والمستجدات الطارئة على المجتمع فالتدريس الفعّال المؤَسس على الإبداع هو الذي يعتمد على شخصية المدرس المتميزة الفعالة، المعدّ إعدادا يتماشى مع تحديات الواقع الذي تعيشه الأمة الإسلامية، هذه الفاعلية التي تبرز في الإيمان بأهمية العمل من أجل تحقيق أهداف التدريس، وبأهمية التدريس أساساً للإبداع والعمل الحثيث نحو نهضة الأمة. والعمل لأجل تحقيق هذه الأهداف يظهر في طريقين أساسيين هما: اكتساب المدرس لمهارات التفكير الإبداعي في نفسه؛ وترغيب التفكير الإبداعي في نفوس الطلاب.

فأما اكتساب المدرس لمهارات التفكير الإبداعي في نفسه ابتداء، فإنه يتأتى من خلال المطالعة الدائمة والمتابعة لجديد دور النشر، فالأفكار تنمو وتنضج بفعل تلاقحها مع بعضها بعضاً، من خلال النقاش بين أصحاب الرأي الواحد، أو بين أصحاب الآراء المتباينة. فإن النقاش من شأنه إثارة أسئلة وعلامات استفهام يحتاج الباحث فيها لقراءة معلومات جديدة، أو معلومات قد خفيت عليه، وليس كل الباحثين سواء في بحوثهم وكتبهم، فالمطالعة المستمرة وبصفة دورية تُنشئ لدى المدرس آفاقا جديدة، تعينه على تسيير طريقة الدرس اليومي؛ فبدل أن يكرر المعلومات نفسها بالطريقة نفسها، يصبح بإمكانه تكرارها، ولكن بصيغ وتعابير جديدة غير مملة.

كما يتأتى من خلال إعداد البحوث الأكاديمية والمقالات، سواء أكانت بحوثاً فردية أم جماعية، يشترك فيها أكثر من أستاذ، في مؤسسة تعليمية واحدة أو مؤسسات متعددة، أو كانت بحوثاً أكاديمية بحتة، أو مقالات تنشر في الجرائد والمجلات العامة. فإن الهدف من هذه البحوث، ليس مجرد الترقية في سلم العمل التربوي، بل إنها تهيئ الأرضية الأساس للتعامل والتفاعل مع القضايا المعاشة، فيتبين أن المعلم ليس مجرد ملقن لدرسه في قاعة الدرس، بل إنه ينظر في احتياجات أمته ومجتمعه؛ ويحدد التحديات التي تواجهها أمته، ففي هذه البحوث تطرح الأسئلة، وتثار المشكلات بغرض بحثها، وتبادل الآراء والأفكار حولها، للخروج بنظرة عملية تستنهض الأمة.

وكذلك التقويم المستمر، بحيث يعد المدرس خطة عمل فصلية ثم سنوية، يبرمج فيها أهم الأعمال التي سيعدها خلال المدة المقررة، التي تتناول جانب التدريس والإشراف، وإعداد البحوث الفردية أو الجماعية، ناهيك عن حضور المؤتمرات والندوات، وأخيراً بعض البرامج التي تُعد للمجتمع في المساجد، أو التعليم خارج المدرسة؛ من أجل معرفة مدى فاعلية المدرس في مجتمعه،كما هو معمول بها في الجامعة التي أُدرس بها، وهذا البرنامج يسمى "الخدمة الاجتماعية"، ومنه يُقوّم المدرس أيضا، إضافة إلى ما سبق من برامج وأعمال بحثية وتعليمية، ومن خلال جدول العمل الفصلي والسنوي يستطيع المدرس متابعة خطة السير،

ومعرفة نقط الضعف والقوة، وأسبابها، وتعديلها، حتى يسير عمله بصورة منظمة غير خاضعة للظروف والطوارئ والفرص السانحة، فالعمل الإبداعي هو الذي يسير وفق جدول مخطط له، سواء أكان التخطيط على المدى القريب أم البعيد، فمن شأن التخطيط الذي يسير بجدول العمل نحو التطبيق وتحقيق الأهداف، أن يؤدي إلى الثقة بالنفس، التي تزيد من فاعلية العمل، ومن ثم العمل الإبداعي.

كما يكتسب المدرس مهارات التفكير الإبداعي من خلال مواكبة التحديات والنوازل، وحتى لا يظل المدرس محصوراً بين أسطر الكتب القديمة التي صنفت وفقاً لمتطلبات ونوازل عصرها، وظروف أفرادها، فإن المطلوب من مدرس العلوم الشرعية أن يواكب متغيرات وتحديات عصره الذي يعيشه، فإن التحديات تختلف من عصر لآخر، والمتغيرات الطارئة تتمايز وتتباين، أما منهج التعامل مع هذه التحديات فيكون باستعمال آلية الاجتهاد، وعلم أصول الفقه الذي يعد المنهج الأساس في التعامل مع نصوص الوحي استخراجا للأحكام الشرعية.

وخلاصة لما تقدم قد يلحظ القارئ أنني ركزت على وسائل تنمية الإبداع لدى المعلم، بما يمكن أن ينبع من ذاته هو نفسه، دون الحاجة إلى تدريب عملي يحضره المدرس مجبراً عليه؛ وإلا فإن الحديث عن أساليب تنمية الإبداع حديث طويل متشعب، ويختص به أهل التربية في حديثهم عن: "منظومة برامج تدريب المعلم في إطار الإبداع،"[13] وهو مجال يتقنه أهله، وتراني لم أشر إليه من بعيد أو قريب، لأني ركزت الحديث على إبداع المدرس بنفسه، وهو أمر لا يتقنه إلا المدرس المبدع. وإذا ما تم إعداد المدرس إعدادا متميزا للوقوف في وجه التحديات التي تواجه الإسلام والمسلمين، فإن إعداد الطلبة يكون سهلا!

وأما الترغيب بالتفكير الإبداعي لدى الطلاب فيتأتى من خلال العلاقة بين المدرس والطالب، إذ لابد من الأخذ في الاعتبار أن المدرس في الجامعة هو آخر من يتعلم على يديه الطالب، وهو يفترق عن المعلم في المدرسة الابتدائية، وبالتالي فإن أهداف المدرسة تختلف عن أهداف الجامعة التي تعد المدرسة الأخيرة، ولأنه: "ينظر إلى مؤسسات التعليم الجامعي باعتبارها المراكز الأساسية للبحث العلمي؛ فالمدرسون في هذه المؤسسات يتحملون أمانة العلم تبليغا وتعليما ونشرا، لكن عليهم أن يتحملوا هذه الأمانة إبداعاً وإنتاجاً."[14] ومن هنا كان على الأستاذ في الجامعة أن يتبع جملة من الأمور حتى ينتج طالباً حافظاً مستوعباً، يملك أدوات الإبداع لا الحفظ فقط، ويحول الطالب السلبي إلى طالب إيجابي فعال، من خلال السؤال أو النقاش، وإشراكه في محور الدرس استثارة له نحو التساؤل المجدي.

---

[13] تراجع هنا كتب: التربية عموماً، واتجاهات التعليم، وفلسفة التربية خصوصاً.

[14] ملكاوي، فتحي حسن. "البحث التربوي وتطبيقاته في الدراسات الإسلامية في الجامعات"، **مجلة إسلامية المعرفة**، ع30 (خريف 1423هـ/2002م)، ص85.

ونأخذ هنا مثالاً، عند تدريسنا لمادة الفقه المقارن التي لا يحبها أكثر الطلبة، لماذا؟ لأنها تعتمد كثيراً على حفظ الأدلة الكثيرة المختلفة بين المذاهب الفقهية، فهذا المذهب يستند على دليل من الحديث النبوي، والمذهب الآخر يفنده بحديث نبوي آخر، ليجد الطالب نفسه في معركة سيوفها هي نصوص الوحي نفسها. وكان الأولى بالمدرس أن يستعمل هذه المادة في بيان أهمية التفكير النقدي، عند النظر في دليل الخصم، بأن ينتقد بدليل أقوى حجة، استعراضاً للأدلة القوية، ودحضاً للأدلة الواهية؛ حتى يمكن الاستفادة حقاً من كتب ومفردات الفقه المقارن، ومنه بيان سمو الشريعة الإسلامية وغناها بالآراء الفقهية في المسألة الواحدة، مما يُرفع به الحرج عند تعذر العمل بالحكم الشرعي الأصلي. ولا يمكن هنا التغافل عن الجانب التربوي لهذه المادة مثلاً؛ إذ يتعلم الطالب من هذه المادة كذلك نبذ التعصب المذهبي والتقليد، وهو خلق عالٍ، فلا يزود المدرس الطالب بالعلم والمعرفة فقط، بل يزوده كذلك بالأخلاق والخلال الحميدة، والسلوك القويم؛ فالطالب الجامعي قد وصل لآخر مرحلة من مراحل التربية والتنشئة، التي كانت بدايتها في البيت مذ كان رضيعاً؛ وعلى المدرس أن يدرك هذه المسألة ويضعها في الحسبان، من أجل أن يسهم في إعداد الفرد الصالح الفعال أولاً، وتكوين الفقيه المجتهد ثانياً، فلا بد من ملاحظة أثر طريقة التدريس في كسب انتباه الطالب حيث جرت العادة أن يجلس الأستاذ ثابتاً على كرسيه، متحدثاً وشارحاً للدرس من أوراق موزعة بين يديه، أو من خلال النظر والتقليب لصفحات كتاب مفتوح أمامه؛ في الوقت الذي يكون فيه الطالب إما يتثاءب أو يتململ على كرسيه أو يرسم على أوراقه، وتعد هذه الطريقةُ الطريقةَ التقليديةَ في تدريس العلوم الشرعية وتسمى (طريقة التلقين)، وتعتمد على التلقين والتكرار، وهي وسيلة مهمة وفعالة في الحفظ في السطور والصدور، بحيث يستوعب الطالب الدرس في ذهنه، ولكن إذا طُلب منه إعادة شي، أو سأله المدرس عن مسألة، فإنه لا يعرف الإجابة ؛ فهي طريقة تشوبها بعض السلبيات مثل: عدم مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة؛ حيث إن أعدادهم كبيرة جدا مما يعسر معه العناية بأفراد الطلبة فرداً فرداً، كما أنها تخلو من تجاوب الطلبة معها، لأنهم في موقف التلقي فقط، ولم يستثاروا أبدا لسؤال أو حل إشكال إضافة إلى ذلك، فإنها طريقة لا تجذب انتباه الطالب في هذا العصر؛ فقد أصبح فكره مشغولاً بأمور خارجة عن الدرس، ولم يعد الدرس غايته وهدفه. فالطلاب اليوم يأتون للدرس جبراً، لأن التعليم إجباري على كل الأفراد؛ وبالتالي يأتي الطالب وذهنه معلق بمشتهيات وملذات لا يحققها الدرس الممل، وهنا وجب الحديث عن أسباب تدني الدافعية للتعلم والدراسة لدى طلابنا، وهو موضوع شائك يحتاج إلى بحث تربوي مستقل، ومن الضروري هنا أن تتنوع طرق التدريس بعد أن عرفنا أن طريقة التلقين ليست الطريقة المجدية في هذا العصر، عصر المعلوماتية، والتكنولوجيا، والسرعة في كل شيء وكان لابد من الاستعانة بطرق أخرى أكثر فاعلية، وأيسر تعاملاً مع الطلاب، مثل استعمال تقنية المعلومات التي من شأنها أن تضفي على الدرس حيوية واهتماماً متزايداً من قبل الطلاب، كما أنها

تيسر على المدرس تجميع المعلومات الكثيرة في مساحات قليلة، بطريقة مبسطة جذابة، تجلب انتباه الطالب كل حين. وتكمن أهمية هذه الوسائل- كما يقول د. أحمد محمد زكي (المتخصص في مجال التقنية): "في استثارة اهتمام التلميذ وإشباع حاجته للتعلم، وتشرك هذه الوسائل جميع حواس المتعلم، مما يؤدي إلى ترسيخ المعلومة، وحسن ترتيب واستمرار أفكار التلميذ، وكذلك تنمي قدرة المتعلم على التأمل ودقة الملاحظة واتباع التفكير العلمي...".[15]

ناهيك عن تسهيلها استيعاب الدرس، الذي يتيسر فيه الشرح باستخدام الصور كما في: مناسك الحج، ودروس فقه السيرة، ومناطق الغزوات، التي تسهل دراستها على خرائط معدّة لهذا الغرض؛ فالطالب في هذا المساق مثلاً وهو ينظر في الخريطة إلى طول المسافة بين مكة والمدينة المنورة، طريق هجرة الرسول ﷺ يسهل عليه تصور الدرس وفهمه واستيعابه، كما يمكن أن تسهم تقنية المعلومات في حساب مقادير الزكوات، خاصة الحديثة منها؛ مثل أنصبة الأسهم، والسندات، وعروض التجارة عموماً، بطريقة حسابية ميسرة، ومثلها أنصبة الورثة في علم المواريث وغيرها.

واللجوء إلى المناقشة، من الطرق المفضلة لتدريس مجموعات وفرق صغيرة من الطلبة عددهم بين (10-15)، فيكون محور الدرس موضوعاً للنقاش الدائر بين المدرس والطلبة، وفيها يمكن الاستعانة ببعض الكتب الجانبية، المساعدة على استثارة التفكير والتساؤل عند الطالب، وهي طريقة تعين كذلك على فهم الموضوع من طرق متعددة، وبالتالي تنمية قدرة الطالب على استيعاب الدرس من أحد الطرق الميسرة عنده. وكذلك تنويع الأنشطة داخل الفصل، أي أن المدرس يحاول تغيير جو التدريس إلى طرح سؤال، أو دعوة طالب لمناقشة مسألة، أوالكتابة على السبورة، أو استعمال تخطيط الشجرة. كما يجدر أن يتحلى المدرس بروح الدعابة والمرح أحيانا، بإلقاء مزحة يكسر بها صمت الطلبة وهدوءهم، كما ينبغي كل حين التنبيه إلى أهم محاور الدرس، والخيط الجامع له حتى لا يضيع الطلاب بين تفريعات الدرس ناسين جوهره.

واستخدام طريقة الوحدات، بغرض الربط بين معلومات المنهج في المادة الواحدة، أو في مواد مختلفة متعددة، حول هدف نظري واحد؛ فالزكاة مثلاً- إذا درست على منهج المواد المنفصلة- تدرس دراسة جافة ضحلة، تتناول أوقات وجوبها، ومقاديرها، ومصارفها، إلى غير ذلك، ولكنها كوحدة يمكن أن تدرس من اتجاهات أقوى حيوية وأعظم تأثيرا، مثل: الزكاة ومشكلة الفقر، الزكاة والتنظيم الاقتصادي، الزكاة والتعاون، المضاعفات السيئة لمنع الزكاة...الخ[16]

---

[15] توظيف تقنية المعلومات في تدريس العلوم الشرعية، ندوة "نحو صياغة حديثة لمقررات الدراسة الشرعية"، جامعة ملايا، 2004، ص3.

[16] بيومي، فتحي حمودة. **التربية والطرق الخاصة بتدريس العلوم الإسلامية**، ص54، نقلاً عن مروان قدومي، "طرق تدريس الفقه الإسلامي"، المؤتمر الثاني لكلية الشريعة، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، 2000، ص197.

كما أنه لا بد من ملاحظة أثر التمثيل بحيثيات ومستجدات الواقع المعيش، فحركة المجتمع، والواقع الاجتماعي واقع متحرك غير ثابت؛ فهو أحياناً يحتكم إلى الشريعة الإسلامية، وفي أحيان أخرى يبتعد عنها، لينجرف مع التيارات المستحدثة. والأستاذ في درسه يدرس المنهج المقرر، واضعاً خلفه واقعه الذي يعيش فيه؛ وهنا تكمن إشكالية التمايز عند الطالب، بين ما يتلقاه في الدرس وبين واقعه، فهما يسيران في اتجاهين متعاكسين، وهنا وجب على المدرس أن يربط مادة درسه بالواقع المعيش، بإنزال الأحكام الشرعية منازلها بعد تحقيق مناطها؛ حيث يعد الواقع أحد عناصر تحليل وتحقيق مناطات الأحكام. ومحاولة الاستفادة من العلوم الحديثة في مجال تفسير وفهم بعض النصوص الشرعية وفهمها. ومعالجة المسائل والتحديات المعاصرة بالنظر الفقهي الشرعي (مجالات الطب والسياسة والمعاملات الاقتصادية، وغيرها). والانطلاق من الواقع بتحدياته، ومعالجتها معالجة شرعية؛ فهذا المنهج سيساعد الطالب والأستاذ نفسه على الالتحام بالمجتمع والاندماج في مؤسساته. ويوضح الأستاذ أهمية ذلك في نهضة الأمة، ويحث الطالب على أن يكون عضواً فاعلاً. فلا يمكن عزل الطالب عن واقعه الذي يعيشه، خاصة أن مقررات الدراسات الشرعية الحالية تعتمد على التأصيل النظري للأحكام الشرعية المستوحى من القرآن والسنة، دون ربطها بما يسود المجتمع من مخالفات لهذه الأحكام، أو محاولة إدراج صورها الحديثة لتأصيلها شرعياً. والتمثيل بالأمثلة والفروع الفقهية القديمة، التي يصعب على الطالب فهمها ناهيك عن فهم الدرس والقاعدة المعتمدة، وما يأتي المثال في الأصل إلا لأجل أن ييسر فهم الدرس!.

ومن مكامن تجديد الأمثلة بما يناسب العصر إضافة لما سبق، التطرق إليه من بعض الأمثلة في الفقه المعاصر ومادة الفقه المقارن، نسرد فيما يأتي أمثلة من مادة فقه المعاملات: ومثال ذلك: شرح درس البيوع المنهي عنها للغرر الواقع فيها نمثّل بـ: "لا يجوز بيع البعير الشارد والعبد الآبق، والسمك في النهر والطير في السماء، واللبن في الضرع"، وغيرها كثير كثير من الأمثلة التي لم تتغير منذ قرون طويلة، وقس على ذلك الأمثلة في الدرس الأصولي فهي هي، كما دَرستها أنا في الجامعة وكما أُدرسها الآن للطلبة، وكما سيُدرسها طلبتي في المستقبل لطلبتهم... وهكذا. وقد يصعب على الأستاذ استحضار أمثلة وتطبيقات جديدة من الواقع، لأن الأستاذ نفسه عاجز عن استيعاب ومحاولة مزج التنظير مع التطبيق. ومن أمثلة التجديد في الدرس الأصولي ربط الدرس الأصولي بالواقع المعيش، في إنزال الأحكام الشرعية منازلها بعد تحقيق مناطها، حيث يعد الواقع أحد عناصر تحليل وتحقيق مناطات الأحكام وتحقيقها. ومحاولة الاستفادة من العلوم الحديثة في مجال تفسير بعض النصوص الشرعية وفهمها؛ إذ سيساعد هذا المنهج على الالتحام بالمجتمع والاندماج في مؤسساته، فلا ينغلق الأصوليون على أنفسهم في مباحث تجريدية نظرية هي لعلم الكلام والفلسفة أقرب، ولا يمكن عزل المنهج الأصولي عن واقعنا الذي نعيشه، فالمباحث الحالية، تبقى في ذاتها قديمة، معتمدة على

الأمثلة القديمة التي لم ولن تتغير في أي كتاب أصولي قديم أو حديث، وخذ لذلك أمثلة في درس "السبب": القتل العمد سبب لوجوب القصاص، وفي درس "الإجماع"، من الإجماعات إعطاء الجدة السدس، وفي درس " الرخصة والعزيمة": من أمثلة إباحة ترك الواجب: الفطر في رمضان للمسافر، وغيرها. ومن هنا تظهر أهمية مراجعة المقررات الدراسية لعلم أصول الفقه ومفرداتها، بما جدّ في الواقع من مسائل، لمواجهة التحديات والشبهات المثارة كل حين وبصور متغايرة، ولو أمكن تحديث الأمثلة في كل الموضوعات مع ربطها بالتطبيق القضائي المعاصر.

ومن أمثلة مادة "القواعد الفقهية"، التي تعد من أجل العلوم التي أبدع فيها علماؤنا أهميتها،كما قال الإمام القرافي: "قواعد كلية فقهية كثيرة العدد، عظيمة المدد، مشتملة على أسرار الشرع كمه...وهي قواعد عظيمة النفع وبقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه وشرفه.."[17] فأساسها مبني على عمل الفقهاء لجمع الفروع الفقهية المتناثرة تحت محدد وضابط جامع لها، بغرض إيجاد رابط لفروع كثيرة متشابهة وصولة مع بعض، فقد قال الإمام السيوطي بعد الثناء على الفقهاء: "ولقد نوعوا هذا الفقه فنونا وأنواعا، وتطاولوا في استنباطه يدا وباعا. وكان من أجل أنواعه: معرفة نظائر الفروع وأشباهها، وضم المفردات إلى أخواتها وأشكالها، ولعمري إن هذا الفن لا يدرك بالتمني، ولا ينال بسوف ولعل ولو أني.."[18] إلا أنه يستشكل على المدرس في هذا العصر البحث عن أمثلة جديدة، فتجده عاجزاً عن الإتيان بذلك، لأنه وللأسف غير مطلع على مستجدات العصر، التي كثيراً ما تكون مخزنة في البحوث الأكاديمية، والمقالات العلمية في المجلات، وعلى شبكة الإنترنت، التي تستدعي استقراءً لها كما استقرأ علماؤنا الأجلاء في القديم نوازلهم. وهنا يجد الأستاذ نفسه بدل أن يشرح القاعدة الفقهية الأم، يشرح الأمثلة المستعصية على أذهان الطلبة، لأنها أمثلة من زمان غير زمانهم، وهنا علامة استفهام كبيرة؟! فكيف بمادة قُصد من وضع مساقها ومفرداتها وتدريسها للطلبة أن تساعدهم على اكتساب الملكة الفقهية، –وهي المقصد الأساسي من وضع هذا العلم– أن تعمل عكس هدفها، بعدم استيعاب الطالب لأمثلتها ناهيك عن القاعدة الأصل؟

فالمدرسون لا يبذلون الجهد الكافي في البحث والاستقصاء عن تطبيقات عملية لموادهم، لأنهم هم أنفسهم حرموا من معرفتها، سواء في مرحلة تعليمهم المدرسي أم الجامعي. لذا فإن مجهوداً إضافياً يعد أمراً ضرورياً ومطلباً ملحًّا من قبل المعلمين، لكسر الجمود الموجود في الكتب المدرسية، وليخرجوا التعليم من

[17] القرافي، شهاب الدين. **الفروق**، بيروت: دار المعرفة، د.ت، ج1، ص3.

[18] السيوطي، جلال الدين. **الأشباه والنظائر**، بيروت: دار الفكر، د.ت، ص2.

الحفظ والاستذكار إلى الإقناع والتطبيق.[19] ومن هنا تظهر أهمية مراجعة المقررات الدراسية ومفرداتها بما جدّ في الواقع من مسائل فقهية أو حديثية أو تفسيرية وغيرها، لمواجهة التحديات والشبهات المثارة كل حين وبصور متغايرة. وهو أمر ليس بالعسير، إذا ما تكاتفت جهود الباحثين من كل تخصص في الدراسات الشرعية، بغرض استقراء المستجدات وأدلتها، التي كثيراً ما تعتمد على مقاصد الشريعة، وقواعد الفقه، والتفسير المقاصدي للآيات والأحاديث الشريفة، وهو مما سيساعد على تنمية البحث العلمي وتطوير مناهج تدريس الدراسات الشرعية في جوانب تتعدد تعدد الاستقراء المبحوث عنه.

ولا بد من ملاحظة أثر تحفيز الطالب على التفكير والبحث العلمي، فبعد أن يتلقى الطالب الدرس ويحفظه استيعاباً وفهماً، نخطو نحو تدريبه ملكة السؤال والاستفسار، ليتعمق الفهم بالنقاش وضرب الأمثلة. فلو بقيت المعلومات دون تحليلها أو استنطاقها، لتحولت إلى جثة هامدة لا تغني من يحملها في شيء، سوى إرهاقه بحملها واسترجاعها؛ أما التفكير الناقد فإنه يحول هذه المعلومات إلى طاقة خلاقة، تسهم في تكوين العقلية العلمية المستنيرة التي يستطيع صاحبها أن يتعامل مع مفردات الواقع، ومتطلبات الحياة بمرونة واضحة وبقدرة على التحليل والاستنتاج والفهم والاستيعاب مما يساعده على الحياة الراقية و السلوك المتطور.[20] وهو الأمر المرجو والمقصود من التعليم والتربية عموماً، "ولا شك أن الهدف المتوخى من العملية التدريسية، لا يتمثل في حشو أذهان الطلبة بالمعلومات، وإن كانت مفيدة، فليس المتوخى أن يتخرج طلاب الفقه أوعية للمعلومات؛ إذ إن الهدف الأهم الذي يجب أن تتجه إليه العملية التدريسية في الفقه، إنما هو بناء الشخصية الفقهية للطالب، وتنمية ملكات الاستنباط والبحث الفقهي عنده، واكسابه القدرة على التفكير العلمي السليم، المبني على منهجية فقهية واضحة، قادرة على المحاورة والمناظرة."[21]

ولأن التحديات والمتغيرات كثيرة ومعقدة، فإن الاحتجاج العقلي من شأنه أن يزيل الغبش عن ذهن الطالب. ومن المعروف في عرف الدراسات الشرعية، أنها تتجه دوماً إلى التأصيل النصي من القرآن والسنة فقط، ويأخذ الاحتجاج العقلي مساحة ضيقة، لا يفهمها الطالب بسهولة. فالاستدلال بالحجة العقلية أمر في غاية الأهمية، بعد الاستدلال بالنص، وتعليم الطلاب ذلك مهم جداً، لأنه: "وفي ظل ازدياد الشبهات العقلية، أصبح ضرورياً العناية بالحجة العقلية، في عرض مقرر العلوم الشرعية، بشكل أكثر فعالية."[22] ومن

---

[19] أبو عذبة، أيمن. "فليعلموا لماذا يتعلمون: تطبيقات العلوم في الحياة – مادة للطلبة الموهوبين"، المؤتمر العلمي العربي الثالث لرعاية الموهوبين والمتفوقين، مرجع سابق، ص1.

[20] – اللباني. **التفكير الناقد ودوره في التعلم الفعال**، مرجع سابق، ص22.

[21] الجلاد، ماجد. "المفاهيم الإسلامية وأساليب تدريسها"، المؤتمر الثاني لكلية الشريعة، مرجع سابق، ص 424.

[22] جمال بادي، "تطوير أساليب تدريس العلوم الشرعية"، **ندوة نحو صياغة حديثة لمقررات الدراسة الشرعية**، مرجع سابق، ص2.

أهم الوسائل المساعدة على إدراك الطلاب فن الإبداع، إكثار المدرس من السؤال، بحيث تكون الأسئلة الكثيرة المتتابعة المتتالية مدخلاً للدرس، وليس بالضرورة أن تتم الإجابة عن كل الأسئلة آنيا وفي أثناء إلقاء الدرس، وهنا وجب تطويرما أسماه الدكتور جمال بادي "أسلوب ضرب الأمثلة."[23]

فالمهم أننا عَلَّمنا الطلبة طريقة السؤال، وطريقة الوصول للمعلومة المطلوبة عن طريق سؤال مباشر أو غير مباشر. ويمكن هنا الاستعانة بما يسميه التربويون "الابتكار بالاستثارة"، بحيث تكون مهمة المدرس استثارة الطلاب، عن طريق طرح بعض التعليقات القصيرة المثيرة، وذلك من أجل استدعاء الآراء والأفكار الجديدة.[24] وهنا سيقوم المدرس بدور المدرب والمراقب والمستشار؛ أي أن دوره لا يكمن في صب المعلومات صباً، وإنما بتوجيه الطلاب نحو المعلومات، والاشراف على توجيههم الوجهة الصحيحة، وتدريبهم على روح التساؤل، وتشجيعهم على ذلك؛ أي أن يتم عرض الموضوع على هيئة مشكلة أو تساؤل يثير اهتمام التلاميذ وتفكيرهم لتحقيق أهداف تدريس العلوم، وإتاحة الفرصة لهم مع المعلم لوضع الفروض المناسبة لحل المشكلة.[25]

ومن أجل تأهيل الطالب عملياً، يأخذ المدرس في الاعتبار، أن طالب الدراسات الشرعية مثله مثل طالب في التخصص التقني، يدخل المخبر يومياً؛ فطالب الدراسات الشرعية وإن كان لا يدخل إلى هذه المخابر في أيام دراسته، فإنه لا محالة داخلها في واقع حياته، على اعتبار أنه سيكون قاضياً شرعياً أو مدرساً أو إماماً خطيباً، أو فقيهاً مجتهداً، أو فرداً عادياً في مجتمعه، ولكنه غير عادي بالنظر إلى تخصصه الذي يتطلب منه إلماماً بعلوم الشريعة وتفريعاتها؛ فهو سيُسأل كل حين عن مسألة فقهية أو فتوى أو معنى حديث، أو معنى آية، وهو هنا في مركز المفتي والمجتهد بين أهله وجيرانه وأفراد بلدته الصغيرة، "ومن مظاهر القصور والخلل والتقصير الواضح البيّن، أن يواجه طالب الشريعة –الذي يرى نفسه مختصاً في الحديث أو العقيدة أو التفسير– بمسائل من الحياة تتصل بالحلال والحرام عملياً، ثم يعتذر عن عدم قدرته على التعامل معها لأنه مختص بالعقيدة مثلاً وليس بالفقه."[26]

وهنا يحضرني مثال مهم وهو أن إحدى زميلاتي –وهي خريجة معهد الدعوة والإعلام– لم تدرس من مواد الفقه إلا القليل القليل، حدث أن تزوجت إماما، وهو الأمر الذي استدعى أن كثيراً من نساء المدينة

---

[23] المرجع سابق، ص5.

[24] علي، محمود محمد. **تنمية مهارات التفكير**، جدة: دار المجتمع للنشر والتوزيع، 2002، ص104.

[25] سلامة، عادل أبو العز أحمد. "عن تصور مستقبلي لمناهج العلوم في مرحلة التعليم الأساسي في ضوء متطلبات العصر"، المؤتمر العلمي العربي الثالث لرعاية الموهوبين، مرجع سابق، ص17.

[26] حوى، محمد سعيد. "ما الذي نريده من طالب الشريعة فقهاً"، المؤتمر الثاني لكلية الشريعة، مرجع سابق، ص114.

يزرنها، بغرض الاستفتاء والسؤال، فتجد نفسها حائرة لا تعرف ماذا تقول، والسبب أنها خريجة كلية الدعوة والإعلام، ولم تدرس من الفقه وعلومه إلا النّزر القليل! وهنا تظهر الحاجة إلى دراسة فن الترجيح والمناظرات والجدل العلمي، التي حفل بها تاريخنا الإسلامي، فندرب الطلبة على فن المناظرات والاستدلال المقابل للاستدلال المضاد، فإن هذا الفن معناه وجوب استحضار الحكم ودليله بصورة آنية، وذلك يتطلب حفظها وفهمها، واستيعاب أهميتها ومكانتها، وموضعها بين المسائل المعروضة، حتى يتأتى استحضارها؛ وهذا أحد فنون التفكير الإبداعي الذي يتدرب الطلاب عليه في الدرس النظري ثم التطبيقي. فهذه العلوم تعد أعمالاً تحتاج إلى فنون تطبيقية مثل فن الخطابة المتماشي مع الأحداث اليومية، وعلم القضاء الذي يحتاج إلى تطبيق وتمثيل للمحاكم، ومجالس القضاء التي تحتاج معرفة فن الترافع ومحاججة الخصم بالحجة والبيان ...الخ.

2- التفكير الإبداعي على مستوى المادة العلمية (الكتاب). يركز مؤلفو الكتب فالكتب المدرسية على المعلومات العلمية البحتة بعيداً عن التطبيقات العملية -إلا نادراً- لذا لابد من اختيار المادة المناسبة لمستوى الطلبة، فهماً واستيعاباً، بحيث يُختار الكتاب الجامع لشرح المفردات والمصطلحات الأساسية، المعتمد على المصادر والمراجع القيّمة، الممثل بأمثلة واقعية يفهمها طالب العلم، ناهيك عن اختيار الكتاب ذي الأسلوب الميسر، لا هو بالأسلوب الركيك الضعيف ولا هو بالصعب. ومن مميزات المادة أن تكون منقحة متنوعة بين الجديد والقديم، ليدرك الطالب كيف تسير عملية الاجتهاد والإبداع في إنزال النصوص الشرعية منازلها في كل عصر وفي كل زمان. ومن هنا أرى أنه لا يُستحسن الاختيار الأحادي للكتاب، إما كتاب قديم؛ وهو الذي وضع لعصره في أمثلته وشروحه وتفصيلاته، أو كتاب جديد؛ وهو الذي يفتقر إلى النصوص الفقهية القديمة، التي يجب على الطلاب ممارسة قراءتها وتدريبهم على ذلك حتى يستوعبوها، كما أن الكتاب الحديث عادة ما يستند إلى مذهب واحد إما الشافعي أو الحنفي أو غيرهما.

وفي هذا الصدد يقول الدكتور وهبة الزحيلي: "وينبغي لدارسي العلوم الشرعية المتخصصة، الجمع في التأليف بين الطريقة الحديثة في التأليف، باتباع المنهج العلمي في كل موضوع فقهي، ومراعاة الأسلوب السهل غير المعقد...كما ينبغي ربط الطالب الشرعي بالمصادر القديمة للتعرف على أساليبها وطرقها في معالجة الموضوع..."[27] ولذا أرى أنه لا بد من محاولة الجمع بين مادتي الكتابين، بحيث تُضبط الموضوعات الفقهية التي عرفت قديما، بالفروع الفقهية الحديثة؛ ويضاف إلى القديم الجديدُ من الصور والمستجدات، إذن لا بد من صياغة جديدة حديثة للمادة الفقهية، وهو ما يستدعي تجهيزاً من المدرس، وتحضيراً للمادة العلمية المطلوبة بحسب الفصل الدراسي وعدد ساعاته. ويُراعى كذلك هنا الطلبة الموجه إليهم الدرس (درس للعرب

[27] الزحيلي، وهبة. **الكتاب الفقهي الجامعي: الواقع والطموح**، المؤتمر الثاني لكلية الشريعة، مرجع سابق، ص242.

فقط، للمالويين فقط، لمتعددي الجنسيات)، وهذا فن لا يتقنه إلا مدرس حاذق ماهر. والذي أميل إليه أن يُحضِّرَ المدرس مذكرة يومية لدرسه، انتقاءً من كتب متعددة، قديمة وحديثة، تتوافق مع مستوى الطلاب، ومع طريقة المدرس نفسه في الدرس؛ وإلا من أين يتأتى الإبداع إذا اعتمد كل مدرس على كتاب واحد مقرر لفصول دراسية كثيرة ولسنوات طويلة؟ فعلى حسب مستوى طلاب كل فصل دراسي يتحدد محتوى ومستوى الدرس نفسه. قد يبدو هذا الأمر صعباً متعباً ويحتاج إلى وقت، ولكنه في حقيقته ممتع جدا، إذ سيحس المدرس نفسه أنه يمارس الإبداع واقعاً، وإذا ما أحس بذلك فإنه من السهل حث الطلاب على عملية التفكير والإبداع.

ففي فقه العبادات مثلاً، وجب الأخذ في الاعتبار توقيت الصلوات والصيام للذين يقطنون القطب المتجمد الشمالي، وهل تجب الزكاة في الزروع والخضراوات، ناهيك عن الأسهم والسندات، وآلات المصانع ومداخيل الشركات. وفي فقه المعاملات: عند الحديث عن أنواع الشركات، لم تعد ثلاثاً أو أربعاً فقط كما في القديم، (مضاربة، عنان، وجوه، أبدان) بل دخلت أشكال جديدة مثل: شركات المساهمة المحدودة، وغير المحدودة، وغيرها؛ كذلك تغيرت في العصر الحديث صور القبض، فلم يعد متمثلاً في القبض باليد فقط بل تعداه إلى صور جديدة ، وأصبحت المحاماة أهم صور درس "الوكالة". وإذا ما أردنا شرح درس البيوع المحرمة فإن المثال القديم هو بيع الملاقيح والمضامين، أما الآن فهو بيع الدم والأعضاء الآدمية؛ وبدل الحديث عن الحوالة والمقاصة في صورها القديمة، دخلت مفاهيم جديدة مثل بطاقات الائتمان، وخطابات الضمان. وبدلاً عن الاستدخال، وهو الصورة البدائية في إنجاب الأولاد، أصبح الحديث عن التلقيح الاصطناعي بأنواعه المتمثلة في (التلقيح المجهري، وأطفال الأنابيب، والرحم المستأجر) والاستنساخ.

ويبدو الأمر أكثر وضوحاً في مادة "أصول الفقه"، التي كثيراً ما نسمع عن دعاوى تجديدها وتطويرها، فمنهج أصول الفقه كان يتعامل مع قضايا زمانه والعصر الذي وجد فيه، وكما قال الدكتور حسن الترابي عن المنهج التقليدي:" لأنه مطبوع بأثر الظروف التاريخية التي نشأ فيها، بل بطبيعة القضايا الفقهية التي كان يتوجه إليها البحث الفقهي."[28] وعلى هذا فإن محاولة تطوير منهج الاستنباط، ومنه تطوير المنهج الأصولي، هو القضية الأساس للتعامل مع المستجدات والنوازل، إضافة إلى ارتباطه الوثيق مع فكرة تقنين الشريعة الإسلامية "التي تفرض منهجاً أصولياً محكماً في التعامل مع الأدلة"[29]، الأمر الذي دعا أحد الباحثين إلى القيام بتقنين أصول الفقه.[30] وهنا يمكننا أخذ علم ومادة "أصول الفقه" نموذجاً بارزاً لبيان أهمية

---

[28] الترابي، حسن. **قضايا التجديد: نحو منهج أصولي**، الخرطوم: معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، 1990، ص195.

[29] إمام، محمد كمال الدين. "نحو تطوير تدريس علمي أصول الفقه والفقه"، **مجلة المسلم المعاصر**، ع112، (أبريل/ يونيه 2004)، ص7.

[30] انظر عبد البر، محمد زكي. **تقنين أصول الله**، القاهرة: دار التراث، 1989.

التحلي بالنظرة النقدية الإبداعية، بغرض أن يكون الدرس الأصولي مستوفياً لقواعد استنباط الأحكام الشرعية عموماً من نصوص الوحي، ومنه إيجاد أحكام شرعية للمستجدات والنوازل بداية، وأن يكون في مستوى الطلبة بإعانتهم على اكتساب ملكة الاستنباط من الأدلة نهاية.

3- التفكير الإبداعي على مستوى الطالب: فعادة ما يحس طالب الدراسات الشرعية، بالخجل من تخصصه بين أقرانه من ذوي التخصصات التقنية، وهذا الإحساس من شأنه أن يقتل روح الإبداع والاجتهاد؛ إذ نادراً ما نرى طالب الدراسات الإسلامية يهز رأسه مفاخراً ويقول: أنا طالب في الدراسات الإسلامية، بل يقولها على استحياء؛ رغم أن هذا التخصص وهذا العلم من أشرف العلوم وأقصرها طريقا للوصول لمرضاة الله تبارك وتعالى، فضلاً عن أنها العلوم التي تبيّن طريق الله وشريعته وأحكامه الواجب تطبيقها وتنزيلها واقعاً. ولعلّ الطالب يتصور أنه بدراسته العلوم الإسلامية –وهي تستند أصالة إلى القرآن والسنة– إذا أخطأ فإنه يثير حوله مشكلات عدة؛ لأنه أخطأ فهم النصوص الشرعية وآراء الفقهاء، والحق أنه لا يجب الخجل من الخطأ، فكل إنسان خطاء. لذا يُحبذ تدريب الطالب على كتابة التقارير بشكل أسبوعي، حتى يصبح تعامله مع المفردات والمصطلحات الشرعية تعاملاً سهلاً. فقد يحدث –وفي مرات كثيرة– أن الطالب يسمع ويتعامل مع المصطلح الشرعي مرة واحدة ثم ينساه، إلا أن كتابة التقارير الأسبوعية ومناقشتها جماعياً في حصص المناقشة، تستثير في الطالب روح التفكير الإبداعي فيما يكتبه ويلقيه على زملائه. ناهيك عن حضور الندوات والمحاضرات العامة والمؤتمرات التي تعين الطالب على مسايرة جديد البحوث، وجديد المعلومات، ومعرفة المستجدات والنوازل، فيكتسب منها طرق البحث والإلقاء، ويتعلم منها الشجاعة وطرق المناقشة والسؤال والتعقيب والاستدراك وغيرها من طرق وأساليب الحوار والنقاش المجدي.

ولتفعيل أداء الإبداع والنقد عند الطلاب، فإنه يمكن للمدرسين أن يعززوا التفكير الناقد والإبداعي في المدارس والجامعات من خلال: إعداد مواد منهجية لإثراء الكتب المدرسية العادية، وإجراء مناقشات وحوارات حول قضايا خلافية، وحث الطلبة على القيام بأداء الأدوار حول أحداث تاريخية؛ حيث تتبنى الأطراف وجهات نظر متناقضة، وحثهم على المشاركة في اجتماعات المجتمع المحلي، أو مشاهدة البرامج التلفازية التي يتم التعبير فيها عن وجهات نظر مختلفة، وحثهم على كتابة رسائل للصحافة للتعبير عن آرائهم حول قضية محلية معاصرة، وتشجيعهم على أن يُحلّلوا مقالات صحفية ومواد أخرى لإيجاد أمثلة على التحيّز الواضح، وترك المجال لهم للتصدي للأسئلة عن طريق الإجابات المتعددة، وحثهم على قراءة ومناقشة الأدب

الذي يعكس قيماً وتقاليد مختلفة عن تلك التي يتبنونها، ودعوة أشخاصٍ لهم وجهات نظر خلافية ليتحدّثوا مع الطلبة.[31]

وأؤكد هنا أن: الطالب المبدع لا يوجد من فراغ بل من توافر مدرس مبدع فعال، ومادة تعليمية إبداعية، ووسائل تدريسية ناقدة وبناءة وفعالة. وهذه هي شروط التدريس من أجل التفكير الإبداعي: المدرس المبدع والمادة البناءة والطالب المجدّ.

ثالثاً: لمحات إبداعية في دعاوى تجديد منهج أصول الفقه:

كثر الحديث عن تجديد أصول الفقه، وعن المواقع التي يجب أن يشملها هذا التجديد أو التطوير أو التنقيح أو الإلغاء. فلم يعد أصول الفقه هو "مجموع طرق الفقه على سبيل الإجمال، وكيفية الاستدلال بها، وكيفية حال المستدل."[32] أو هو "العلم بالقواعد والأدلة الإجمالية التي يتوصل بها إلى استنباط الفقه."[33] فهذا التعريف ينحو نحو المنهج الأول لاستنباط الأحكام التشريعية من أدلتها التفصيلية، ومعنى هذا أنه غير شامل للمنهج الثاني في طرائق الوصول لحكم النوازل والوقائع الجديدة. وهذا أحد أوجه التطوير. فإن كان المنهج الأصولي مرتبطا بحركة الواقع فإن تطوره آكد وأقوى، ومنهج الاستنباط القديم الذي ظهر مع الإمام الشافعي، كان يتجه نحو النصوص لاستنباط الأحكام الشرعية، غير أن المنهج المتبع الآن هو الاتجاه نحو الوقائع والنوازل والنظر في النصوص للبحث عن أحكام. ومن أوجه التجديد التي يمكن طرحها:

1- إلغاء ما ليس من علم الأصول: إذ من المعروف أن مصادر هذا العلم القواعد الكلامية وقواعد اللغة العربية، التي أخذت حيّزاً كبيراً ومساحة واسعة في النقاش، "فالمعتزلة والأشاعرة عمدوا جميعاً إلى القواعد الأصولية المبتكرة، بغية الاستعانة بها في تحقيق الانتصار الفكري والعقلي على الأغيار."[34] ونلاحظ أن المنهج الثاني، هو الذي دعا الأصوليين القدامى لاستحداث طرق جديدة للاستنباط، غير طرق ومباحث علم الكلام والمباحث اللغوية مثل: مباحث الاستحسان، وسد الذرائع، والمصالح المرسلة، وغيرها مما يجب ملاحظته.

2- تطوير وضبط مفاهيم بعض الأدلة: ومن أمثلة ذلك مبحث الإجماع الذي تبدأ إشكاليته من التعريف ذاته. ومبحث الاجتهاد وشروطه التعجيزية التي تكون بحق سبب دعوى غلق باب الاجتهاد.

---

[31] خطاب، محمد صالح. "رعاية تعليم التفكير في المدارس"، المؤتمر العلمي العربي الثالث لرعاية الموهوبين والمتفوقين، مرجع سابق، ص18.

[32]- الرازي، فخر الدين. **المحصول**. ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1998، ج1، ص80.

[33]- زيدان، عبد الكريم. **الوجيز في أصول الفقه**، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1998، ص11.

[34] سانو، قطب. "المتكلمون وأصول الفقه"، **مجلة إسلامية المعرفة**، ع9 (1997)، ص44.

والدعوة إلى اعتماد الاجتهاد الجماعي، وغيرها من المسائل التي تحتاج إلى تفصيل كثير لا يسعه هذا المقام، وهو مما يحتاج إلى دراسات معمقة.

3- تدريس المقاصد الشرعية بصورة وافية: فإن الطرق القديمة لم تعد تؤدي بالغرض في استنباط الأحكام، واستنفذ القياس كل طاقاته، الأمر الذي دعا بعض الأصوليين، إلى استحداث مبحث مقاصد الشريعة، للنظر في نصوص الشريعة وفق إطار عام ضابط للنظر الاجتهادي، هو إطار مقاصد الشارع الحكيم، وتجاوز المنحى التجزيئي إلى النظر في القضايا العامة والفردية بمنظار كلي.

فهذا الجويني -من خلال النظر في نظرية الضرورة عند الفقهاء، والتي تقوم على آحاد الأفراد- استكشف ضرورة الجماعات في تخمينه الواقع على (خلو الزمان من الفقهاء)، التي تمثلت في الضروريات الخمس. فقد ابتكر الإمام الجويني رحمه الله التقسيم الثلاثي لمقاصد الشريعة باعتبار آثارها في قيام المجتمع إلى: ضرورات، وحاجيات، وتحسينيات؛ مسترشداً في ذلك بمبحث الضرورة عند الفقهاء، التي خص مبحثه في الأفراد (أكل الميتة، وشرب الخمر عند الغصة،...) مستلهماً ذلك من احتمال خلو الزمان من الفقهاء، فكيف يعرف العامي الحلال من الحرام.

أما الإمام الغزالي رحمه الله فقد طوّر ما وصل إليه شيخه الجويني، ولم يحصره في فرض احتمال خلو الزمان من مجتهدين، بل أدخله في مفهوم المصلحة المرسلة، وجعله قوامها وأساسها الذي تقوم عليه، فكل أمر لم يأت التشريع باعتباره أو إلغائه صراحة، فإن ردّه إلى حفظ مقصود الشرع المتمثل في حفظ الضرورات الخمس ومكملاتها وهو (الضابط). ثم يأتي الإمامان الرازي والآمدي عليهما رحمة الله، فبعد استيعابهما لفكرة المقاصد ذهبا إلى إدخال التقسيمات الثلاث بمكملاتها في باب الترجيحات؛ فأما الإمام الرازي فقد دعا إلى ذلك ولم يرجح بين الأقسام، وأما الإمام الآمدي فإنه قام بالترجيح والموازنة في تقديم كلية الدين على النفس، والنفس على المال. في حين أن العز بن عبد السلام -رحمه الله- رأى أن الأوامر والنواهي جميعها إما مقاصد أو وسائل إلى تلك المقاصد، مما أثرى المساهمة في الترجيح والموازنة بين المصالح المتعارضة، ومعرفة رتب المصالح والمفاسد.

ثم يأتي الإمام الشاطبي، الذي لم يترك فكرة المقاصد كما هي عند سابقيه، جزءًا صغيراً في مبحث العلة في باب القياس، بل أفردها بالدراسة والبحث، وجعلها إطاراً منهجياً ضابطاً لكثير من المباحث الأصولية. ولتأكيد ذلك فصّل في المقاصد، مفصلاً ومفرعاً، مدققاً ومحللاً، فنظم مباحث عدة لموضوع المقاصد، مطوراً فكرة الوسائل وعملية الحفظ. وفي محاولة درء التعارض بين آحاد النصوص استكشف الشاطبي كليات النصوص، والانتقال من النظر الجزئي إلى الكلي، وهو الذي أبدع في المسالك التي أعدّها

للكشف عن المقاصد، التي تنطلق من النظر في آحاد النصوص لتصل إلى الكليات والعمومات التي تحويها وتتضمنها نصوص الوحي.[35]

وفي العصر الحديث نجد ابن عاشور يحمل ذلك الميراث المقاصدي، ويسير على خطا الشاطبي في إفراد المقاصد بالبحث والتفريع والتحليل الواسع، مطوراً فكرة الإمام الجويني ومن بعده الغزالي في الاستفادة من التقسيم الثلاثي في المقاصد (وعدّها في باب المصالح والقياس الكلي)،[36] ثم الاهتمام بحفظ هذه الكليات في العموم لا في الأفراد فقط.

ويأتي الآن دور الباحثين في تطوير مقاصد الشريعة وجعلها الإطار العام للدراسات الأصولية؛ "فإن المنهج الأصولي لا تتوافر فيه كل الخصائص العلمية للاستنباط الفقهي؛ إلا إذا أخذت دراسة المقاصد حظها فيه، ومن ثم فالدراسة الشاملة للمقاصد من ألزم الضرورات لتجديد علم الأصول وتطويره ليصبح أكثر وفاء بمقتضيات الاجتهاد في العصر الحديث"؛[37] لأن أكثر الظواهر الحديثة، والمستجدات النازلة على المجتمعات المسلمة لا تجد لها في نصوص القرآن والسنة النبوية أحكاماً تفصيلية إلا ما تضمنته من مقاصد عامة وقواعد كلية.

خاتمة.

وفي ختام هذه الورقة البحثية أود أن أبيّن آفاق هذه الدراسة وهي أن يُراعى عند تدريس العلوم الإسلامية، أنها الموجّه لحياة المسلمين دنيا وديناً، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تدريب الطلبة، على سلوك الأساليب الإبداعية في التعامل مع المادة العلمية المدروسة والواقع المعاش، وكذلك من خلال إعداد برامج دراسية تتوافق واحتياجات الأمة الإسلامية في هذا العصر. وأخيراً تفعيل العلوم الشرعية في واقع المسلمين، باعتبارها الموجه ابتداءً، وآلية التطور والنهضة بالمجتمع تبعاً.

وصلِّ اللهُمَّ وسلِّمْ على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

---

[35] زوزو، فريدة. **النسل: دراسة مقاصدية في وسائل حفظه في ضوء تحديات الواقع المعاصر**، الرياض: دار الرشد، 2004، ص29 وما بعدها.

[36] ابن عاشور، محمد الطاهر. **مقاصد الشريعة الإسلامية**. تحقيق محمد الطاهر الميساوي، عمان: دار النفائس، 1999، ص83.

[37] الدسوقي، محمد. "نحو منهج جديد لدراسة علم أصول الفقه" **مجلة إسلامية المعرفة**، ع3 (1996). ص136.